رسالة في كان الناقصة وأخواتها

حققها ونشرها
أ.د خليل إبراهيم السامرائي
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله . والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ (صلى الله عليه وسلم) أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فهذا الذي بين يديك – سيدي القارئ – تحقيق لرسالة في علم النحو وهي وحيدة ، جمع فيها صاحبها آراء النحاة في (كان) الناقصة وأخواتها من جهة إنها قيد أو مسندة أو زائدة . فالنحاة مختلفون في هذه المسألة كما هو معلوم ، وكما سترى .

عرض صاحب الرسالة هذه الاراء كلّها عرضاً جميلاً ، وباسلوب سهل واضح لا تعقيد فيه ، وناقشها نقاشاً علمياً دقيقاً ، واختار مرآه صواباً .

هذا وغيره مما ستراه هو الذي دفعنا الى تحقيق هذه الرسالة ونشرها .

والله ولي التوفيق

أ.د خليل ابراهيم السامرائي

بغداد المحروسة

٢٠١١ م

اسم صاحب الرسالة

بعـد طول بحث وتنقيب عن حياة صاحب الرسالة لم أعثر على شيءٍ مّما يتعلق بحياتـه بصورة عامة ، وكلّ الذي عثرت عليه هو اسمه ، فقد جاء في آخر الرسالة أن اسمـه ((احمـد بن محمد القطان)) وانتهى مـن جمعها سنة ١١٠٠ هـ قال: ((انتهـى جمعهـا يـوم الثلاثاء سابع ذي القعـدة الحرام سنة مئـة وألف على يد جامعهـا احمد بـن محمد القطان)) مما يدلل على انه كان حيا بعد تاريخ جمعها ، لا كمـا جاء في صفحة العنوان في خزانة مكتبـة جامعة الرياض انه كان حيا قبل سنـة (١١٠٠هـ) .

وصف نسخة الرسالة وسبب تحقيقها

اعتمـدت في تحقيق هـذه الرسالـة ونشرها على نسخـة وحيدة ، وهـي الرسالة المخطوطـة الموجودة في خزانة مكتبـة جامعة الرياض في المملكـة العربية السعودية ، ولم أعـثر على نسخـة غيرها على الرغم من طول البحث وكـثرة التفتيش ، وكدت في بـادئ الأمـر أعزف عن نشرهـا لكونها وحيدة ، ولا توجـد ترجمة لصاحبها فقد بحثـت كثيرا علّي أعثر علـى شيء فيما يتعلق بصاحبها فلـم أفلح فيما اطلعت عليه مـن مصـادر . ولكن آثرت أن أعـود إليها فقرأتها أكثر من مـرّة فوجدتُني راغباً في تحقيقهـا ونشرهـا ، وأن الوحدة ، لم تعبها ، شأنها في ذلك شأن الكثير من الرسائل . والذي رغّبني في ذلك أمور أهمها :

أولاً : أن صاحبهـا جمـع آراء النحاة في مسألـة (كان) الناقصة) وأخواتها من جهة إنها قيد ، أو مسندة ، أو زائدة .

ثانيـاً : أن هذه الرسالة ليس فيها نقص أو خـرم مما يضطر المحقق إلى البحث عن نسخة ثانية تكون عوناً له في عمله .

ثالثـاً : أن هـذه الرسالة تامة واضحة المبدأ والمنتهى ، ثابتة النسب لصاحبها ، لا مجال للشك فيها .

أمـا عنوانهـا فواضح ، قـال المؤلف : ((إعلـم أن العلماء اختلـف رأيهم في كان الناقصة وأخواتها))

وذكر في نهايتها : ((انتهى جمعها)) . وهذا ما يُطَمْئِنُ النَّفْسَ ، لأن هذا العنوان هو المثبت على الصفحة الأولى من المخطوط .

وهـذه الرسالـة متوسطة الحجم عـدد أوراقها أربـع ، وصفحاتهـا المكتوبة سبع صفحـات . ست منهـا عدد سطورها ما بـين تسعة عشر سطـراً والاثنين والعشرين سطراً .

أمـا الصفحـة الأخيرة فجاءت مفـردة ، وحجمها أكبر بقليل مـن بقية الأوراق ، وعدد اسطرها ثلاثة عشر سطراً .

وعدد كلمـات السطر الواحد مختلفٌ إذ تتراوح مابـين عشر كلمات وأربع عشرة كلمة .

وخـط هـذه الرسالة واضح ومعتاد ، غير أن بعضـ الكلمات لم تكتب على وفق ما نعهده اليوم من قواعد الإملاء ولا سيما كتابة الهمزة .

ولا بـد مـن الإشارة إلى انه قـد أعانني في تحقيق هذه النسخـة الوحيدة ما نقله المؤلف عن النحاة في مؤلفاتهم وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه .

وقمين بالذكر أن في النسخة بعض التعقيبات وهي واضحة باستثناء تعقيبة واحدة فيها طمس في بعض كلماتها .

- منهج التحقيق .

مـن المعلوم أن غاية التحقيق هي إخـراج النص المحَّقق سليما صحيحا كما أراده المؤلف .

وقد بذلت جهداً طيباً في هذا السبيل .

التزمت بتحقيق هذه الرسالة بما يأتي :

١. قدمت النص كما هو ولم أتدخل إلا بالقدر اليسير الذي لا يمسُّ جوهره ، ككتابته على وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم .

٢. أغلب الرسالة جاءت غير مشكولة ، وقد شكلت ما به حاجة إلى تشكيل .

٣. ضبطت الإعلام التي وردت في الرسالة وترجمت لها .

٤. أشرت إلى عدم وجود بعض الكتب التي ذكرها في الرسالة .

٥. ذكرت في الهامش نصَّ بعض العلماء الذين أشار إلى أقوالهم .

٦. شرحت بعض الأبيات التي أشار إليها ولم يذكرها .

٧. ذكرت بعض الألفاظ لغويا والتي بها حاجة إلى التوضيح .

٨. أشرت إلى الخلاف الذي ورد في نقله لبعض النصوص من مصادرها ولا سيما النصوص التي نقلها من شرح التسهيل لناظر الجيش .

٩. خرّجت الآراء التي ذكرها من مصادرها .

١٠. حرصت على الإشارة إلى بدء الصفحة وإلى نهايتها في متن الرسالة المخطوطة ، فوضعت أرقاما لتدل على ذلك ورمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (و) هكذا / ١و / وللوجه الأيسر بالرقم مقروناً بالحرف (ظ) هكذا / ١ ظ / .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إعلم أن العلماء اختلف رأيهم في ((كان)) الناقصة وأخواتها [١] من جهة أنّها قيْدٌ[٢]

(١) (كان) واخواتها على ثلاثة اقسام . وهي:
الاول :- الناقصة . وهي مدار الحديث في هذه الرساله . وحكمها انها تعمل في المبتدأ والخبر . فترفع الاول اسما لها . وتنصب الثاني خبرا لها.
الثاني :- التامة : وهي التي تقتصر على مرفوعها وتكون بمعنى وجد . ووقع غير ذلك كقوله تعالى : ((وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة – البقرة – ٢٨٠ -)) .
وقد اشار الى هذا القسم سيبويه بقوله : ((قد يكون لكان موضع اخر يقتصر على الفاعل فيه . تقول : قد كان عبد الله . أي قد خلق . وقد كان الامر . أي قد وقع . وقد دام فلان . أي : ثبت)) الكتاب ١\٤٦. واخوات كان مثل كان تستعمل ناقصة وتامة ماعدا ((فتى)) و ((زال)) التي مضارعها (يزال) و (ليس) فإنها لا تستعمل الى ناقصة .
ينظر : شرح قطر الندى ص ١٨٩ او شرح ابن عقيل ١\٢٥١ .
والثالث الزائدة وهي التي لم يؤت بها للإسناد . ولها معان . منها التوكيد والدلاله على الزمن الماضي . ينظر : شرح الرضي ٤\١٩٠ وشرح القطر ص ١٩٢ وشرح التصريح – للازهري ١\٢٥١ . وقد ذكر النحاة أن زيادتها على ضربين : قياسية وسماعية . ينظر تفصيل ذلك في شرح ابن عقيل ١\٢٨٨ فما بعدها . وشرح الاشموني ١\٢٣٩ – ٢٤١ .
(٢) القيد : المقيد خلاف المطلق . والقيد هو الأمر المخصص للأمر العام . أي الذي يقلل الاشتراك ويحصره والجمع اقياد وقيود . ينظر مادة (قيد) في الصحاح للجوهري ٢\٥٢٩ ولسان العرب

أو مُسندةٌ[١] .

وعلى تقدير كونها مُسْنَدةٌ، فالمسندُ إليه على ثلاثةِ أقوال حسب ما رأيْتُه مفرّقاً، ولم أر مَنْ تعرّض لِجَمْعِها حتى أنّي إذا رأيتُ واحداً مِنْها ظنَنْتُ أن ليس له مخالف، فأحْبَبْتُ جَمْعَها بعد تكرّر التماس ذلك مِنّي، فأقولُ وباللّهِ التوفيق :

قال في الإيضاح (وفي التلخيص)[٢] : والمقيَّد، في نحو : كان زيدٌ قائماً : هو (قائماً)، لا (كان)[٣] وقال السعد [٤] في شرح التلخيص : ((لأنّ (منطلقاً) هو نَفْسُ المسند، و (كان) قيْدٌ له للدلالة على زمان النّسبة، كَما إذا قُلْتَ : زيدٌ منطلقٌ في الزمان الماضي))[٥] انتهى.

ونحوه في شَرح التخليص[٦] للشَّيخ محمد بن سليمان[٧]، فعُلم أن مَذهَبَ أهل المعاني

١٢ى٢٢٣ ، وكشاف اصطلاحات الفنون – ٢\٣١٢

(١) الاسناد : (ان يخبر في الحال ، او في الاصل بكلمة أو اكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه اهم من ما يخبر بذلك الخبر في الذكر وأخص به) شرح الرضي ١\٣٠

او هو : (عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء وقيل فيه وضعي وحقيقي.

كقولك : زيدٌ فاضل ، وان كان بإعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو : زيد معرب ولفعل ، نحو : قام مبني على الفتح ، ولحرف نحو : في حرف جر ولجملة ، نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة) شرح التسهيل ١\١٦ – ١٧، او هو : (ضم كلمة أو ما يجري مجراها الى أخرى او ما يجري مجراها بحيث يفيد أن المفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى) حاشية الصبان ١\٢١

(٢) في الاصل والتخليص والصواب ما اثبتناه وهي زائدة .

(٣) ينظر : الإيضاح للقزويني ص٩٦ كتاب شرح التلخيص – لسعد الدين التفتازاني ٢\٣٣ وشرح المختصر – لسعد الدين التفتازاني ١\١٣٧ .

(٤) هو : مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين ، كان من أئمة العربية والبيان والمنطق ، ولد بتفتازان من بلاد فارس ، وأقام بسرخس ، وأبعده تيمورلنك الى سمرقند فتوفي فيها سنة ٧٩٣ هـ ودفن في سرخس ، ينظر : البدر الطالع ٨٢١ ، والاعلام ٧\٢١٩ .

(٥) ينظر : كشف الظنون ١\٤٧٨ .

(٦) لم اجد أحداً ذكر لمحمد بن سليمان شرحاً للتلخيص ..... ولم يذكر حاجي خليفة ذلك من شروحه ، وإنما ذكر أن زين الدين أبا العز طاهر بن الحسن بن حبيب الحلبي المتوفى سنة (٨٠٨ هـ) نظم التلخيص وسمّاه (التخليص في نظم التلخيص وذكر أنه في (٢٥٠٠) الفين وخمسمئة بيت. ينظر : كشف الظنون ١\٤٧٨ .

(٧) هناك اكثر من واحد بهذا الاسم وراجعتها كلها في هدية العارفين ، ومعجم المؤلفين فلم اجد في

والبيان والمناطقة أيضاً وظاهر كلام الجوهري[١] الأتي في كلام الدّماميني[٢] : أن اسم كان هو المسند إليه ، وخبرها هو المسند ، وهي قيْدٌ لِلخَبَر[٣] وهذا المذهب أوفق بورودها زائدة غير مسندة الى شيء . فإنه إذا ثبتت زيادتُها ، وعدُم إسنادها باطرادٍ في بعض المواضع وبغَيره في بَعْضِها ؛ فلْتَكُنْ في جميع التّراكيب غير مُسْندةٍ . والمفهوم مِنْ قولنا : بزيادةِ قيْدٍ هو ثبوتُ القيام لهُ في الزَّمان الماضي ؛ فَلمْ يحصل مِنْ (كان) إلا زيادةُ قيْدٍ ، قاله الدَّماميني في شرح التسهيل[٤] .

عند قوله يجوز ويجوز زيادة كان وَقدْ عَلِمْتَ أن كلامَ المصِّنفِ [٥] مُقتَضٍ ، لأن (كان) الزائدة لا مرفوع لها وهو رأيُ الفارسي[٦] ؛ ولأنها تشبَهُ الحرفَ الزائد و فلم يُبالَ بخِلوِّها عَن الإسناد ، ولأنَها قدْ زيدَت بَيْنَ (على) ومجرورها[٧] ؛ فلوْ نُويَ مَعَها مرفوعٌ لزمَ الفصْلُ

تأليفهم شرحا لا للتخليص ولا للتلخيص .

(١) هو ابو نصر اسماعيل بن حماد ابو نصر الفارابي إمام في اللغة وهو صاحب ((الصحاح)) (ت ٣٩٣ هـ) .

ينظر : معجم الادباء ٢\ ٢٦٦ ، انباء الرواة ١\٢٢٩ البلغة٨٧ .

(٢) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد المخزومي القرشي عالم بالشريعة والنحو وفنون الادب ولد في الاسكندرية ومن تصانيفه ((تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب)) وجواهر البحور في العروض ت سنة ٨٢٧ هـ

ينظر : شذرات الذهب ٧\١٣٩ ، الاعلام ٦\٥٧ بغية الوعاة ١\٦٦ .

(٣) جاء في الصحاح : ((كان إذا جعلته عبارة عبارة عّما مضى من الزمان احتاج الى خبر ، لأنه دلَّ على الزمان فقط ، وإذا جعلته عبارة عن حدوث الشيء ووقوعه استغنى عن الخبر ، لأنه دلَّ على معنى وزمان ، تقول : كان الأمرُ ، وأنا أعرفه مُذْ كان ، أي مُذ خُلق ينظر : مادة (كون) ٦\٢١٨٩ .

(٤) الكتاب اسمه : تعليق الفرائد في شرح تسهيل الفوائد ، وهو من الكتب المفقودة . ينظر : هدية العارفين ٦\١٨٥ .

(٥) يقصد بالمصنف . (ابن مالك)

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١\٢٥٥ و همع الهوامع ١\٤٣٩ وأبو علي الفارسي : هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار . كان بارعاً في النحو وانتهت إليه رئاسته (ت ٣٧٧ هـ) .

ينظر : معجم الادباء ٣\٩ ، انباه الرواة ١\٢٧٣ وبغية الوعاة ١\٤١

وينظر رأيه في شرح الرضي ٤\١٩٢ .

(٧) يقصد البيت الاتي :

سَرَاةُ بني أبي بكر تسامى على كان المَسَوَّمةِ العرابِ

أي إنّ كان زيدت بين حرف الجر (على) ومجرورها (المسوَمة)

بجملةٍ بَيْنَ الجارِّ والمجرور ولا نظيرَ لهُ .

وذهب السّيرافيّ[١] ، والصيمري[٢] إلى أنها رافعة لِضَمْير المصدَر الدّالةِ هي عليه ، أي : كان هــو ، أي الكــون[٣] وعُلِم مِنْ كلام المصنفِ . أن مَنْعَ زيادتها صدرا محلُّ اتفاق ، وقــد أطلق قومٌ منهم الجوهريُّ الزيادة عليها في مِثل : ((وكان اللّهُ غفوراً رحيما))[٤] . مــع تصدرها وعملها في الاســم والخبر [٥] انتهى . وأيضــاً / ١و / فأنَّ ((زيدٌ قائمٌ)) مسند إليه ومسند اتفاقاً والمفهوم منه هو ثبوت القيام له .

والمفهــومُ من قولنا : كان زيدٌ قائماً ، هــو ثبوت القيام لهُ في الزَّمان الماضي ؛ فلم يَحْصَل من (كان) إلاّ زيادةُ قيْد . وهذه الحجّةُ أقوى من الأولى .

المذهب الثاني : أنها[٦] المســندُ وأنّ المســندُ إليه اســمُها ، قاله ناظر الجيش [٧] في شــرح التسهيل في باب كان[٨] وللأئمة سؤال هاهنا و وهو : أن يُقال : إنَّ شأن العوامــل أنْ تُحْــدِثَ العملَ في المفردات السّــالِمِ أواخُرها من الحــركات ، نحو : زيد وعمرو ، وما أشــبههما .

وليس للعوامل تأثيرٌ في الجمل ، فكيف نَسَخَتْ هذه الأفعال حكمَ الابتداء والمبتدأ[٩]

ينظر : شرح ابن عقيل ١\٢٩١ شرح الاشموني/ ١.

(١) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي نحوي مشهور ، كان عالما بالادب ت ٣٦٨ هـ . ينظر : البلغة ص ١١٥ ، أنباه الرواة ١\٣١٣ .

(٢) في الاصل الصيرفي ، والصواب ما أثبتناه من مصادر التخريج . والصيمري هو عبد الله بن اسحاق ابو محمد توفي سنة ٥٤١ هـ ، معجم المؤلفين ٦\٨٧ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ١\٤٣٩

(٤) النساء (الاية ١٠٠)

(٥) ينظر : الصحاح مادة (كون) ٦\٢١٩٠

(٦) أي : (كان)

(٧) هو محمد بن يوسف بن احمد ، محب الدين الحلبي ثم المصري . عالم بالعربية ، هو من تلاميذ أبي حيان توفي في القاهرة سنة ٧٧٨ هـ . ينظر شذرات الذهب ٦\٦٣٥ ، والاعلام ٧\١٥٣ .

(٨) ورد قول ناظر الجيش في كتابه شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد في بداية باب الأفعال الرافعة الأسم الناصبة الخبر ٣\١٠٦٧ – ١٠٦٨ .

(٩) في شرح التسهيل - لناظر الجيش (أو المبتدأ)

. فأزالــت عملها . والجملُ [١] ليســت محــلاً لتأثير العوامل ؟ ويجيبــون عن ذلك : بأن كان وأخواتها لها شبهٌ بالفعل المتعدّي الى واحد[٢] كـــ (ضرب) . ووجه الشَّبَهِ الذي ذكــروه . يحتــاج الى تقرير [٣] أمْــر . وهو أنَّ الأفعالَ المذكورة في هــذا الباب . المقصودُ مِــنْ وضعها الدلالة على تلبُّس الفاعل الذي أســنِدت هــي إليه بصفةٍ وتلك الصفة مقَّيدةٌ بمعنى الفعل المُسْنَدِ من إثباتٍ . أو نَفْيٍ . أو صيرورة . أو تَقَييدٍ بزمانٍ مخصوص . ونحــو ذلك . فمعنى قولنا : أمســى زيدٌ مســافراً أن زيداً متلبسٌ بالسَّــفر في وَقْتِ المساء . ومِنْ ثُمَّ كان ذِكْرُ الخبر لازماً . لأنه[٤] المقصود . ووجَبَ وَسْمُ[٥] الأفعال المذكورة بالنَّقص . فسُــميَّت ناقصة من حيث إنها لم تكتف بمرفوعها . إذ ليس المقصود من قولنا : كان زيدٌ ذاهبا . وأمســى زيدٌ مسافراً نِسْبة الفعْل إلى الفاعل لا باعتبار شيءٍ أخــر كما هو المقصودُ [٦] مــن ذلك لها / ١ظ / التامة إذا أُســندت إلى فاعليها . نحو ضَرَب[٧] زيدٌ . بل المقصود نسبتُها الى الفاعل باعتبار صفةٍ اتّصفَ بها وثبَت لهُ مقيدةَ بمعنــى ذلك الفعل فبمُقتضَى هذا التقدير ك قالوا صار كلٌّ مِنْ حيثُ إنه يســتدعي صفة وصاحبَها شبيهَ[٨] الفعل التام المتعدِّي إلى واحد [٩] لاستدعائه شيئين والفعل المتعــدي الى واحد يَرفــعُ الفاعلَ . وينصــبُ المفعولَ . فكانت هذه الأفعــالُ النّاقِصة كذلك . ترفعُ المبتدأ تشبيهاً بالفاعل . وتُنْصِبُ الخبرَ تشبيهاً بالمفعول . وحينئذٍ يُقالُ : إنما عَمِلت (كان) وأخواتها في الأسمين بعدَها لشبهها[١٠] بـــ (ضرب) مثلًا ؛ فلذلك

---

(١) في شرح التسهيل - لناظر الجيش (والجملة)
(٢) في شرح التسهيل - لناظر الجيش (لواحد)
(٣) في شرح التسهيل - لناظر الجيش : (تقدير وهو) بالدال وبحذف كلمة (أمر)
(٤) في شرح التسهيل - لناظر الجيش (لأنه هو)
(٥) في شرح التسهيل - لناظر الجيش : (رسم) وهو تصحيف . والصواب ما أثبتناه
(٦) في شرح التسهيل - لناظر الجيش : (كما هو المقصود من الأفعال التامة)
(٧) في شرح التسهيل - لناظر الجيش : (نحو : ضرب بل المقصود) بإسقاط لفظ زيد
(٨) في شرح التسهيل - لناظر الجيش (يشبه)
(٩) في شرح التسهيل - لناظر الجيش : (الى واحد } لاستدعائه شيئين كضرب والفعل المتعدي الى واحد } يرفع الفاعل)
أي بزيادة الجملة المحصورة بين القوسين المعكوفين .
(١٠) في شرح التسهيل - لناظر الجيش (تشبيها) .

أثرت في أجزاء الجملة .. وإذا تقرر هذا في (كان) وأخواتها ، فنقولُ : ستعرفُ .

في بابِ (إنّ) وأخواتها : إن عملها إنّما هو لشبهها بـــ (كان) فهي[١] محمولة في العمل عليها ، وستعرفُ في باب (ظن) أنها إنّما عَمِلَت هي وأخواتها لشبهها بالافعال الطالبة مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر كـــ (أعطيت) فمن ثم ساغ تأثير (إنّ) وأخواتها ، و (ظننتُ) وأخواتها في أجزاء الجملة . انتهى كلام الناظر[٢] . وإنما ســقَتُهُ بطولهِ ، وإن كان المقصودُ حاصلاً من بعضه – لِحُسْنِه وكَثْرةِ فوائده .

وهذا المذهبُ أوفق بكونها أفعالاً ، لأن كلَّ فِعْلٍ مُسْنَدٌ فَلْتَكُن هي مسندة ايضاً ، وهذه الافعال إذا استُعملت تامّة مسندةٌ اتفاقاً ، فلتكُن عند استعمالها ناقصة مسندةٌ أيضاً ، ويكون مالا يُسْعمل منها تاماً[٣] محمولاً على ما يُسْتَعملُ تاماً ، فإن قولنا : (كان الشتاءُ) بمعنى حدث الشتاءُ (كان) فيه مسندةٌ إلى الشتاء مِنْ غيْر قيْدٍ ، وقولنا : كان الشتاء مِنْ غيْر قيدٍ ، وقولنا : كانَ الشتاءُ شديداً (كان) فيه مسندةٌ إلى الشتاء المتلبّس بالشِّدَّةِ المقيدة بـــ (كان) .

المذهب الثالث : أنها [٤] المسند ، وأنَّ المسند إليه النّسبة التي بين معموليها [٥] . قال ابن مالك [٦] في شرح التسهيل : زَعَم جماعة / ٢و / .

---

(١) في شرح التسهيل - لناظر الجيش (فهي إذن محموله) بزيادة لفظه (إذن)

(٢) ينظر كلامه في شرح التسهيل ٣\١٠٦٧ - ١٠٦٨

(٣) وهي : مافتي ، ومازال ، وليس ، ينظر : شـــرح التســـهيل ١\٣٢٣ شرح ابن عقيل ١\٢٧٩ ، وشرح الاشموني ١\٢٣٥ - ٢٣٦

(٤) أي كان

(٥) أي : أن المسند اليه غير اسمها

(٦) ابـــو عبد الله جمال الدين محمـــد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياني . إمام العربية . طبقت شهرته الافاق ، توفي سنة ٦٧٢ هـ ينظر : فوات الوفيات ٣\٤٠٧ ، والبلغة ٢٦٩

منهـم ابـن جنّي [١] وابن برهـان [٢] ، والجرجانـي [٣] أنَّ (كان) وأخواتها تدلُّ على زمـن وقـوع الخبر ، ولا تدلُّ على حَـدَثٍ [٤] ودعواهم باطلة مِنْ عشـرة أوجه ، ثم ذكر العشـرة الأوجه ، وذَكرها عنه الدماميني في شـرح التسـهيل ، وقـال بعدها : ولا يَخْفـاكَ ما في بعض هذه الوجوه مِن الضّعْفِ ، ثـم قال ابن ملك بَعْدَ إيراده الوجه العاشـر : وما ذهبت إليه من كون هـذه الأفعال دالّة على مصادرها [٥] هو ظاهر مِن قول سـيبويه [٦] ، والمبّرد [٧] ، والسـيرافي [٨] .

وأجاز السَّيرافي الجمعَ بين (كان) ومصدرها توكيداً ، ذكر ذلك في شرح الكتاب [٩].

وإذ قد بيّنتُ بالدلائل المذكورة أنَّ هذه الافعال غيرَ (ليس) دالة على الحدث والزّمان كغيرها من الأفعال ؛ فليُعْلم أنَّ تكْتَفِ بمرفوع ؛ لأن حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بَيْنَ معموليها .

فمَعنـى قولك : كان زيـدٌ عالماً ، وُجد اتّصافُ زيدٍ بالعلـم ، والاقتصار على المرفوع

---

(١) هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، إمام بارعٌ مقدَّم في العربية أخذ عن أبي علي الفارسي ، ولازمه أربعين سـنة ، توفي سـنة ٣٩٢هـ ينظر : معجم الأدباء ١٥\٥ ، والبلغة ص ١٩٥ . وابن جني النحوي ، د. فاضل السامرائي .

(٢) عبد الواحد بن علي بن عمر بن بَرهان الأسدي إمام في اللغة توفي سنة ٤٥٦ هـ ينظر: انباه الرواة ٣١٢\٢ ، والبلغة ١٩١ .

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، إمام العربية والبيان ، توفي بجرجان سـنة ٤٧١ هـ ، ينظر : البلغة ص ١٨٥ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٠\١ ، وهمع الهوامع ٤١٨\١

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٢٠\١ - ٣٢٢

(٦) عمـرو بن عثمان بن قنبر ابو بشـر ، أخذ عن الخليـل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب ، وأبي الخطاب الأحفش الكبير ، كان إمام البصريين في اللغة والنحو و صنف كتابه المعروف بكتاب سيبويه واختلف في سنة وفاته ، وأرجح الاقوال انه توفي سنة ١٨٠هـ ينظر: انباه الرواة ١٤٦\٢ ، وبغية الوعاة ٣٣٩\٢ ومقدمة محقق الكتاب عبد السلام هارون ١٩\١ ، وينظر : ٤٦\١ .

(٧) ابو العباس محمد بن يزيد بن عبد الله الشـمالي الملقب بالمبرد كان عالما بالعربية اديبا ، قرأ على الجرمي والمازني له مصنفات منها : المقتضب والكامل ، توفي سنة ٢٨٢ هـ ينظر : انباه الرواة ٢٤١\٣ ، البلغة ٢٨٦ ، وبغية الوعاة ٢٢٢\٦ وينظر : المقتضب ٩٧\٣ ، ٨٧\٤ .

(٨) شرح كتاب سيبويه – للسيرافي ٣٠١\١

(٩) شرح كتاب سيبويه ٣٠١\١ .

غير وافٍ بذلك ؛ فَلهذا يَسْتَغن بهِ عن الجزء الثاني[١] . وكان الفعلُ جديراً بأنْ يُنْسَبَ إلى النقصان . وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله : كان عبدُ اللّهِ أخاك . فإنما أرَدْتَ أن تُخْبرَ عن الإخوَّة[٢] : فبيَّن أنَّ (كان) مسندة إلى النّسبة . فمِن ثمَّ[٣] نشأ عدم الاكتفاء بالمرفوع انتهى كلام ابن مالك[٤] .

قال ناظر الجيش بَعْدَ أن نَقلهُ مِن أولهِ . وذكر العشرة الأوجه : ولا يَخفَى وَجْهُ حُسْنِه وَلُطفِهِ . لكنَّ قوله في الأفعال المذكورة : إنّ حدثها مقصودٌ إسناده إلى النّسبة التي بين معموليها غيْرُ ظاهر ؛ فإنَّ الإسناد ظاهرٌ[٥] إنما هو الأسم الواقع بَعْدَها / ٤ ظ / ؛ لكنه إسناد إليه بقْيد تَلبَّسِه بصفة كما تقدم تقريره . ومِن ثمَّ كان الإخبار بالصّفة هو المقصود . وقول سيبويه في (كان عبد الله أخاك) ؛ إنما أردْتَ أن تُخْبر عَن الأخوة[٦] يُحَقّق ذلك[٧] انتهى .

أقولُ : وفي كون قول سيبويه يحقق ذلك نظرٌ ؛ بل يصحُّ تنْزيلهُ عليه . وعلى ما قاله ابن مالك أمّا تنزيلُهُ عليه فلأنّ (كان) إذا قلنا : إنّها مسندة إلى الاسم المقيد بتلبّسه بصفة . فكأنها مسندة إلى تلك الصفة لأن الكلام كان مقيداً بقيْدٍ كانَ ذلك القيدُ هو المقصود منه . وأما تنزيلهُ على ما قاله ابن مالك فظاهر . لأنّ النسبة التي بين (زيد أخوك) هي الأخوّة .

أمّا تنزيلُ كلام سيبويه على المذهب الأول . وهو : أنّ (كان) قيدٌ للمُسنَدِ فيحتاجُ إلى عناية . وإلى تكلف بأن تجْعل (عن) في كلام سيبويه بمعنى (الباء) . كما قيل به في

---

(١) في شرح التسهيل – لابن مالك : (عن الخبر التالي)

(٢) كتاب سيبويه ١\٤٥

(٣) في شرح التسهيل – لابن مالك (ثم بينا)

(٤) ينظر شرح التسهيل ١\٢٢٣ . وابن مالك : هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الحياني ت ٦٧٢هـ .

ينظر : فوات الوفيات ٢\٢٢٧ . وغاية النهاية ٢\١٨٠ . وبغية الوعاة ١\١٣٠ .

(٥) في الأصل (ظاهرا)

(٦) كتاب سيبويه ١\٤٥

(٧) أي : أن كان مسندة إلى النسبة

قوله تعالى {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى } [١] أي : بهِ [٢] ثمَّ قال ناظر الجيش : ثم اعلم أنّ مَن ذهب إلى أنّ هذه الأفعال سُلِبت الدلالة على الحدث وجُرّدت للدلالة على الزّمان ، قال : إنها لا يتعلق بها حرفُ الجرِّ ، ولا عَمَلَ لها في ظرف الزّمان ، ولا ظرف المكان ومَن ذهب إلى أنها لم تُسْلب الدلالة على الحدث أجازَ لها العمل في ذلك كلّه ، وهذا هو الصحيح ، ولذلك عَلَق بعضهم المجرور في قوله تعالى : ((أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً))[٣] بـــ (كان) [٤].

وقد تقدم نقلُ المصَّنف عن السّـيرافي أنّه أجاز الجمع بين (كان) ومصدرها [٥] ، لكـــن الجمهور على أنّ ذلـــك لا يجوز ، وذلك أنّهم عوّضوا عن النطق بمصدرها الخَبَرَ[٦] ؛ إذ هو المســـند في الحقيقة لاســـمها ، ثمَّ بَعُدَ كراس قال : وقد قال ابن عصفور [٧] : إن كلاًّمـــن الجزئـــين فـــي هـــذا البـــاب لايجـــوز حذفـــه اقتصـــاراً[٨]. ولا اختصـــارا.

قال : أمّا المرفوع . وان كان مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ قد يجوز حذفه لفهم المعنى – فلأنه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل ، والفاعل / ٣ظ / لا يحذف فكذا ما أشبههُ .

وأمّا المنصوب . مع أنه إن نظرْت إلى أصله وهو الخبر – فحذفهُ جائزٌ لِفهْم المعنى ، وإن نظرت إلى لفظه ألان وهو أنه يشبه المفعول ، والمفعول يجوز حذفه فيجوز حذفُ ما أشبهه ، فلأنّه – أي : المنصوب – قد صار عوضاً من المصدر ، ولذلك لا يجوز : كان زيدٌ قائماً كوناً . كراهة الجمع بين العوض والمعَّوض عنه .

ولـــولا أنّـــه عِوَض لجـــاز التصريح بالمصدر ؛ فلمّـــا صار الخبرُ عوضاً مـــن المصدر صار كأنّه من كمال الفعل ، وكأنه جزءٌ من أجزائه فلم يحذف لذلك ، ثمَّ قال : وقد يحذف

---

(١) النجم / أيه ٣ .
(٢) ينظر : الجنى الداني ص ٢٦٣
(٣) يونس (أيه ٢)
(٤) ينظر : همع الهوامع ١\٤١٩
(٥) ينظر : همع الهوامع ١\٤١٩
(٦) ينظر : همع الهوامع ١\٤١٩
(٧) علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشـــبيلي الحضرمي وكنيته ابو الحســـن ويعرف بـ ابن عصفور ، كان ماهرا في علم العربية توفي سنة ٦٦٩ هـ .
(٨) ينظر : البلغة ٢١٨ ، الذيل والتكملة ٥\٤١٤

الخبرُ في الضرورة ، نحو قوله[1] :

لهَفِي عليك كَلهْفَةٍ مِنْ خائفٍ
يبغي جِوارَك حِيْنَ ليْسَ مُجِيرُ

يريدُ : ليس في الدّنيا مجيرٌ ، فحذف [2] لِفهْم المعني انتهى ما ذكر الناظر ؛ وإنما ذكرتُه لِحُسْنِهِ ، إذ ليس هو مختصاً بمذهب من المذاهب الثلاثة التي أنا بصددها ، ثم أقول والله اعلم : إن المذهبَ الأول ناظرٌ إلى معنى الكلام ، لأنّ (كان زيدٌ قائماً) لم يَزدفي المعنى على (زيدٌقائمٌ)إلاقيْداً.فلهذاكانت(كان)قيداً.

والمذهب الثاني ناظرٌ إلى اللفظ ، لأن (كان) فِعْلٌ عامل يّتصل به الضمير ، وَيُسَكَّنُ آخرهُ لأجل ضمير الرَّفع المتحرك ؛ فلهذا كانت مسندة كسائر الأفعال . والمذهب الثالث ناظر إلى ما يؤول إليه المعنى ؛ لأن معنى قولنا : (كان زيدٌ قائماً) يرجع إلى قولنا : ثَبَتَ اتصافه بالقيام ، أو ثبت قيامه . وفي كلام الرَّضي [3] ما يشيرُ إلى المذاهب الثلاثة ؛ فإنّه قال : " ولا تقع أخبار هذه الأفعال جُمَلاً طلبية ، وذلك لأنّ هذه الأفعال كما تقدم صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة ، ألا تَرَى أن معنى (كان زيدٌ قائماً) لِزَيْدٍ قيامٌ لهُ حصولٌ / ٣ظ / في الزَّمن الماضي ، ومعنى (صار زيدٌ قائماً) لزيدٍ قيامٌ لهُ حصول في الزَّمن الماضي. بَعْدَ أن لم يَكُن ، ومعنى (أصبح زيدٌ قائماً) لزيدٍ قيامٌ لهُ حصول في الزمن الماضي وَقْتَ الصبّح ، وكذا سائرها[4] إذ في كُلّها معنى الكون مع قيْدٍ آخر ، كما ذكرنا غَيْرَ مرّة " [5] انتهى المقصود منه . وهذا يمكن أن يكون إشارة إلى المذهب الأول .

---

(١) البيت لعبد الله بن أيوب التميمي وهو شاعر مخضرم من مقيدة في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية . ينظر: شرح الحماسة – للمخزومي ٩٥٠ والخزانة ٤\٤٧٧ .

(٢) أي : حذف في الدنيا ، وهو الخبر وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١\٢٢٥ ، ٣٩٨ .

(٣) محمد بن الحسين الاستراباذي . عالم بالعربية وهو من استراباذ من أعلام طبرستان ، توفي سنة ٦٨٨هـ . ينظر الاعلام ٦\٨٦

(٤) في الاصل (سائر) في الاصل (طامة) .

(٥) شرح الرضي على الكافيه ٤\٢٠٢